المطيري يطلب من العازمي كشفاً بنسب النجاح في الفصل الدراسي الأول للعام الحالي لجميع المراحل الدراسية

وجه النائب ماجد المطيري سؤالاً إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي طالب فيه تزويده وإفادته بالآتي: –1 كشف بنسبة النجاح للفصل الدراسي الأول لعام 2018/2019 لجميع المراحل الدراسية حسب المادة الدراسية والجنس مع تزويدي بكشف مقارنة يتضمن نسب النجاح لآخر خمس سنوات. –2 كشف بأسماء أعضاء لجنة اعتماد اختبار كل مادة دراسية على حدة مع بيان مؤهلاتهم العلمية ومسمياتهم الوظيفية وسنوات الخبرة لكل منهم.

–3ما الأعداد المرصودة لخطة القبول للعام الدراسي 2019 / 2020 لكل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والبعثات الخارجية والداخلية حسب كل تخصص؟ مع بيان أسس تحديد كل الأعداد لكل جهة

سيتم طرح مناقصة قريبا لشراء أجهزة تفتيش لمنفذ العبدلي

«الميزانيات البرلمانية» تطالب «الجمارك» بالتعاون مع كافة الجهات الرقابية

ربيع سكر ورياض عواد

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي للإدارة العامة للجمارك للسنة المالية المنتهية 2018/2017 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه وتبين لها ما يلي :لابد من إعادة النظر لمزيد من تعاون الإدارة العامة للجمارك مع كافة الجهات الرقابية (جهاز المراقبين الماليين – ديوان المحاسبة – ديوان الخدمة المدنية) وتزويدهم بالمستندات المطلوبة لتسوية الملاحظات والمخالفات المالية ، خاصة وأن كثيرا منها لم يتم تسويتها وفق المتطلبات الرقابية.

ورغم أن عقد المزايدة الذي أبرمته الإدارة العامة للجمارك مع إحدى الشركات لتشغيل الخدمات الجمركية في سنة 2005 لمدة 25 سنة كان يفترض أن تكون إيراداته الإجمالية الكلية 514 مليون دينار على مدار تلك السنوات إلا أن تلك الشركة وللسنة الـ13 على التوالي مستمرة في التوقف عن سداد مستحقات الخزانة العامة وحرمانها منها ليبلغ إجماليها نحو 179 مليون دينار وفقا لبيانات الحساب الختامي ، وهي قضية منظورة حاليا أمام القضاء منذ سنوات وقد تحمل المال العام تعويضات مالية كبيرة لصالح الشركة ما لم تقدم الدفوع الملائمة للحفاظ على المال العام.

ووفقا لتقرير ديوان المحاسبة فإن الشركة المنوط بها إدارة الخدمات الجمركية المساندة هي من تقوم بتغذية برامج الحاسب الآلي في منفذ الشعيبة بالبيانات المتعلقة بالإيرادات المحصلة ، وتقوم كذلك بإخفاء أو تغيير البيانات ، وأنه لا يتم تحميلها على النظام الآلي بشكل فوري ، ولا يتم اعتماد ايصالات التحصيل من موظفي الإدارة العامة للجمارك في المنافذ الحدودية ، الأمر الذي يتطلب أن يكون هناك مزيد من أعمال التدقيق على كافة الإيرادات ، علما بأن الإدارة العامة للجمارك أفادت بأنها اتخذت إجراءات لتسوية هذه الملاحظة وهو ما ستتابعه اللجنة مع ديوان المحاسبة للتأكد من تسويتها.

وبينت الإدارة العامة للجمارك أنها بصدد طرح مناقصة قريبا لشراء أجهزة تفتيش لمنفذ العبدلي بعدما أسندت في سنة 2016 مهمة تشغيله لتلك الشركة التي تدير كافة مرافقها الجمركية لمدة 25 بسبب نشوء حالة ضرورة التعاقد المباشر وفق ما انتهى إليه رأي إدارة الفتوى والتشريع بعدما تم إخلاءه من شركة أخرى كانت تديره دون غطاء تعاقدي ، علما بأنه كان من المفترض أن يكون ذلك العقد لسنة واحدة فقط إلا أنه مدد حتى سنة 2019 ، وهو ما أكدت عليه اللجنة خاصة وأن وزارة المالية تفيد بأنها رصدت الاعتمادات المالية المطلوبة لاتمام التعاقد لهذه المناقصه في ميزانية السنة المالية الحالية 2019/2018.

ورغم تكرار ملاحظة ديوان المحاسبة من عدم اعتماد الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للجمارك لأكثر من 7 سنوات إلا أن إجراءات تسويتها ما زال بطيئا رغم إفادة كل من الإدارة العامة للجمارك وديوان الخدمة المدنية بأنه تم التنسيق لعرضه على مجلس الخدمة المدنية لإبداء الرأي فيه ، وقد شددت اللجنة على ضرورك اتخاذ ما يلزم خاصة وأن تقرير جهاز المراقبين الماليين يؤكد أن من أسباب ضعف نظم الرقابة الداخلية في الإدارة العامة للجمارك هو عدم وجود توصيف وظيفي للعاملين يحدد مسؤولياتهم واختصاصاتهم.

وبينت اللجنة ضرورة تفعيل مكتب التفتيش والتدقيق الذي يجب أن يكون تحت الإشراف المباشر للوزير كما نص قرار مجلس الوزراء ، وأن تكون شروط شغل من يتولى إدارته مطابقة لشؤون التوظف السليمة ، حيث تبين أن ديوان الخدمة المدنية لم يوافق على أحد المرشحين لعدم توفر الشروط فيه إلا أنه صدر لاحقا قرار من مجلس الخدمة المدنية بالموافقة عليه رغم ترشيح الإدارة العامة للجمارك لمرشح جديد صدرت فيه الموافقة أيضا ، وهو ما يثير الكثير من التسآولات حول أسباب تضارب القرارات.

كما وجهت اللجنة بضرورة الحفاظ على مهنية موظفي مكتب البحث والتحري المنوط به حماية أمن البلاد من النواحي الجمركية ، وأن لا تنقل من اعتماداته أي مبالغ لصالح بنود أخرى ، وأن تتأكد الإدارة العامة للجمارك من أن الشركة المنوط بها إدارة الخدمات الجمركية قد قامت بالوفاء بكافة الالتزاماتها التعاقدية من ناحية تركيب (كاميرات – معدات اكتشاف المواد النووية والبيولوجية والكميائية – أجهزة الفحص بالأشعة السينية) في المنافذ الجمركية المختلفة تلافيا لتكرار ما سبق من حوادث كاختفاء الحاويات.

اجتماع سابق للجنة

الطبطبائي يسأل وزير النفط عن نظام المفاضلة للوظائف الإشرافية في القطاع النفطي

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء د. خالد الفاضل، عن نظام المفاضلة للوظائف الإشرافية في القطاع النفطي المعتمد من مجلس الإدارة والمجلس الأعلى للبترول ومجلس الخدمة المدنية.

ونص السؤال على ما يلي: نمى إلى علمي أن العضو المنتدب للموارد البشرية في مؤسسة البترول سبق وأن طلب بكتاب خطي موجه إلى وزير النفط الأسبق بخيت الرشيدي الموافقة على نهاية خدمته في المؤسسة، ورفض طلبه بعد إبلاغه بأنه من المدانين في اللجنة الفنية المشكلة من مجلس الوزراء للبحث في محاور استجواب وزير النفط السابق، كما أنه يخضع حاليا للتحقيق فيما جاء في التقرير ذاته مع اللجنة القضائية المشكلة لمراجعة تقرير اللجنة الفنية.

كما نمى إلى علمي بأن المذكور يجتمع مع القيادات الوسطى في الشؤون الإدارية بالمؤسسة لوضع دراسة للموارد البشرية والترشيحات التي ستقدم للجنة التعويضات المنبثقة من مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية وذلك لتعيين رؤساء الشركات النفطية والأعضاء المنتدبين ونوابهم في القطاع النفطي.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – نسخة من الدراسات والمذكرات والمراسلات التي قدمها قطاع الموارد البشرية بمؤسسة البترول الكويتية إلى لجنة التعويضات التابعة لمجلس إدارة المؤسسة.

2 – نسخة من محاضر اجتماعات مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بعد تعيين وزير النفط الجديد د. خالد الفاضل.

3 – السيرة الذاتية لأمين سر مجلس إدارة المؤسسة والمؤهل العلمي له وشهادات الخبرة كونه يشغل منصب مدير للدائرة القانونية أيضا.

4 – نسخة من النظم واللوائح التي على إثرها رقي نائب العضو المنتدب للشؤون الإدارية من منصب رئيس فريق إلى مستشار في قطاع الموارد البشرية.

5 – نسخة من حكم الاستئناف المقدم للمحكمة الإدارية بإلغاء ترقية منصب مدير شؤون الموظفين والتعويضات في مؤسسة البترول الكويتية.

6 – نسخة من التظلمات والشكاوى المقدمة إلى وزير النفط وإلى الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية والإجراءات المتخذة حيالها.

7 – نسخة من نظام المفاضلة للوظائف الإشرافية في القطاع النفطي المعتمد من مجلس الإدارة والمجلس الأعلى للبترول ومجلس الخدمة المدنية.

عمر الطبطبائي

د. خالد الفاضل

سأل وزير الداخلية عن إجراءات تأمين طرق بديلة للطرق المحيطة بالجامعة ومنطقة الصباح الصحية

البابطين يسأل وزير الدفاع عن تأمين وتطهير مناطق التخييم من الألغام

وجه النائب عبد الوهاب البابطين سؤالا إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد عن تمشيط وتطهير المناطق المصرح فيها بالتخييم من الألغام والذخائر.

ونص السؤال على ما يلي:مرت على البلاد في الآونة الأخيرة أمطار غزيرة وسيول أدت إلى انجراف التربة في صحراء الكويت وانكشاف بعض المخلفات العسكرية إثر الغزو العراقي الغاشم، وتحتم على ذلك وقف إصدار التراخيص للمخيمات الربيعية إلى حين التأكد من تأمين مناطق التخييم.

وأعادت بلدية الكويت فتح باب حجز طلبات المخيمات الربيعية المؤقتة عبر موقعها الالكتروني في تاريخ 31 ديسمبر 2018 بعد أخذ تعهد بعدم الاقتراب من الأماكن المحظورة من قبل الجيش وعدم العبث بأي جسم غريب قد يكون من المخلفات العسكرية، بينما صرحت الهيئة العامة للبيئة في وقت سابق بأنه بناء على توصية لجنة الدفاع المدني أوقف إصدار التراخيص إلى حين التأكد من سلامة المناطق المخصصة للتخييم، وأن مسألة إعادة فتح الباب أمام التراخيص تخضع للتنسيق بين بلدية الكويت ووزارة الدفاع لتمشيط المناطق الصحراوية للتأكد من خلوها من المخلفات والألغام حرصاً على أرواح المواطنين والمقيمين.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي: – هل قامت وزارة الدفاع بدورها بتمشيط وتطهير المناطق المصرح فيها بالتخييم من الألغام والذخائر والمخلفات العسكرية؟ وهل صرحت بأن هذه المناطق آمنة؟

ووجه النائب عبد الوهاب البابطين سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح عن إجراءات الوزارة لتأمين طرق بديلة للطرق المحيطة بجامعة الكويت ومنطقة الصباح الصحية وميناء الشويخ.

ونص السؤال على ما يلي: تكررت الحوادث المرورية نتيجة أعمال تطوير البنية التحتية لعدد من الطرق المحيطة بكل من جامعة الكويت (فرع الشويخ) ومنطقة الصباح الصحية وميناء الشويخ والتي أسفرت بدورها عن حصاد أرواح بريئة من مواطنين ومقيمين، وكانت الشابة بدرية عادل الحسن –رحمها الله– آخر ضحايا هذه الطرق، حيث لم تتوافر عناصر الأمن والسلامة في الطرق البديلة حتى الانتهاء من هذه المشاريع.

يرجى إفادتي بالآتي: –1 إحصائية بعدد الحوادث المرورية وأعداد الوفيات فيها من مواطنين ومقيمين والتي كانت نتيجة لأعمال الطرق والحفريات وذلك في كل من شارع جمال عبد الناصر وطريقي الغزالي والجهراء المؤديين إلى جامعة الكويت (فرع الشويخ) ومنطقة الصباح الصحية وذلك منذ بدء العمل على تطوير تلك الطرق وحتى تاريخ ورود هذا السؤال.

–2 ما إجراءات وزارة الداخلية ممثلة بهندسة الطرق في تأمين الطرق البديلة لتلك الشوارع لحين الانتهاء من تلك المشاريع.

عبدالوهاب البابطين

الشيخ ناصر صباح الأحمد

الشيخ خالد الجراح

سأل العازمي عن أسباب عدم وجود مدرسة ثانوية عامة للبنين في الرميثية

الدمخي يسأل العازمي عن أسباب عدم وجود مدرسة ثانوية عامة للبنين في الرميثية

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالاً إلى وزير التربية، وزير التعليم العالي د. حامد العازمي قال في مقدمته: نظراً لما تتمتع به منطقة الرميثية من كثافة سكانية كبيرة الا انه لا توجد بها مدرسة ثانوية بنين لسكان تلك المنطقة والتي يطالب بها سكان المنطقة منذ زمن، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

–1 ما أسباب عدم وجود مدرسة ثانوية عامة بنين في منطقة الرميثية؟

–2 هل هناك جدول زمني أو خطة تتضمن منطقة الرميثية لإنشاء ثانوية عامة بنين بالمنطقة؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بالخطة الزمنية للوزارة لإنشاء هذه المدرسة بمنطقة الرميثية.

د.عادل الدمخي

د. حامد العازمي

ووجه النائب د. عادل الدمخي سؤالاً إلى وزير التربية، وزير التعليم العالي د. حامد العازمي قال في مقدمته:

نظراً لما تتمتع به منطقة الرميثية من كثافة سكانية كبيرة الا انه لا توجد بها مدرسة ثانوية بنين لسكان تلك المنطقة والتي يطالب بها سكان المنطقة منذ زمن، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

–1 ما أسباب عدم وجود مدرسة ثانوية عامة بنين في منطقة الرميثية؟

–2 هل هناك جدول زمني أو خطة تتضمن منطقة الرميثية لإنشاء ثانوية عامة بنين بالمنطقة؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بالخطة الزمنية للوزارة لإنشاء هذه المدرسة بمنطقة الرميثية.

خورشيد يسأل وزيرة الأشغال عن سبب تأخير إصلاح شوارع الرميثية

وجه النائب صلاح خورشيد سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري عن سبب التأخير في إصلاح شوارع منطقة الرميثية.

ونص السؤال على ما يلي:يعاني قاطنو منطقة الرميثية من سوء حالة الاسفلت وتطاير الحصى في الشوارع الرئيسية والداخلية.

يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي :

1 – ما سبب التأخير في إصلاح الشوارع الرئيسية والداخلية في منطقة الرميثية؟

2 – ما الجدول الزمني لإصلاح الشوارع؟ وما الخطة المستقبلية المقترحة لتفادي المشكلة؟ مع تزويدي بنسخة من هذه الخطة في حال وجودها.

3 – هل يوجد عقد لصيانة الشوارع بصفة دورية ؟ وما آخر تاريخ تمت فيه الصيانة لجميع شوارع المنطقة؟

صلاح خورشيد

جنان بوشهري